انتخابات ٣٠ يناير:

ارساءً لاستقرار العراق أم جسراً للخروج من المأزق

□ ثلاثة أيام تفصلنا عن الموعد النهائي الذي حددته الحكومة العراقية والادارة الامريكية لإجراء أول انتخابات في بلاد الرافدين منذ احتلالها في عام ٢٠٠٣م وذلك في أول خطوة لدمقرطة العراق باختيار «٢٧٥» عضوا يمثلون المجلس الوطني الانتقالي «البرلمان» والبدء بمهام صياغة الدستور الدائم للعراق وسن القوانين وتعيين الحكومة الجديدة والاعداد والتحضير لانتخاب جمعية دائمة في نهاية العام .

صادق هزبر

وتجرى هذه الانتخابات المقررة في ٣٠ من الشهر الجاري وسط غموض يلف المشهد السياسي العراقي وجدل سياسي دائر بين مؤيد للعملية ومقاطع لها وبين مطالب بالتأجيل ومراقب يضع علامات استفهام حول مستقبل العراق في ظل اجواء مسمومة بتصاعد موجة العنف والعمليات التفجيرية التي تستهدف قوات الشرطة والعراقيين والقوات الامريكية وتزايد عمليات الاختطافات والاوضاع المضطربة مما يوحي بتفاقم الوضع ودخول العراق سيناريو اسوأ مما هو عليه الآن قد يؤدي الى الدخول في نفق اكثر قتامة عن طريق تغذية الانقسامات الطائفية عبر توزيع الحصص في الحكومة المقبلة مما يؤدي الى تمزيق الشعب العراق وينبئ بحرب اهلية قادمة تهدد الشمل العراقي وتجعل الوحدة الوطنية في كف عفريت، وليس هذا فحسب بل ستمتد لظاها لزعزعة استقرار المنطقة برمتها كون احتلال العراق مثّل نقطة البداية لسيناريو قادم .

والحقيقة فيما يطرح اليوم على الساحة العراقية أخص هنا قضايا ظروف اجراء الانتخابات والوضع الامني ومدى مشاركة كافة أبناء الشعب العراقي بكل الطوائف الموجودة في الانتخابات ومدى شرعية اجرائها في ظل وجود الاحتلال ووضع الخارطة السياسية لعراق ما بعد الانتخابات ايضا دور المجتمع الدولي في حلحلة مثل هذه القضايا التي ليست وليدة اللحظة ولكنها مشاكل معقّدة برزت في ظل الاحتلال ولايتم حسمها إلا عن طريق تطوير العملية السياسية في العراق واشراك الجميع في العملية الديمقراطية والمصالحة الوطنية واعادة الامن المفقود الى العراقيين من أجل عراق واحد وموحد .

عقد توافقي

نعم الانتخابات تظل ضرورية ومهمة كونها تهيئ لمشاركة جميع أبناء الشعب العراقي على قدم المساواة في صياغة الدستور العراقي وتعيين حكومة وطنية، ومن الطبيعي ان تتحقق عملية الانصاف في التمثيل في الجمعية الوطنية او الحكومة ليس عن طريق الحصص وليس على أساس اكبر واصغر أو سني وشيعي أو كردي وتركماني أو فائز وخاسر بل على اساس منطق حفظ حق الآخر في الوجود، فمسألة صياغة الدستور مسألة جماعية تشترك فيها كل القوى والاطراف العراقية.

وعليه فالجمعية الوطنية التي يمكنها أن تأتي من هذه الانتخابات هي عبارة عن جمعية صياغة «العقد التوافقي» لمستقبل العراق الذي لن يكتب له النجاح ولن يكون صحيحا الا بالاتفاق والخيار الحر لكافة أبناء الشعب العراقي ينفي لغة القهر وسلطة اختزال حقوق الامة .. ويرى المحللون ان جهة اصدار صياغة الدستور الدائم والملحقات القانونية التأسيسية للعراق الجديد ينبغي لها ان تأتي من منطلق بعيد عن لغة أية ضغوط سياسية أو مصالح فئوية أو طائفية بل ينبغي ان تأتي جهة الصياغة على أساس من الشروط الموضوعية العقلانية التي تستند الى العهود الدولية والتجارب الانسانية ومأخوذة من الواقع والهوية العراقية وعليه سيكون من المفيد تقرير صواب اجراء الانتخابات أو تأجيلها على أساس من التوافق وليس على اساس من فرض الامر الواقع أو إكراه مجموعات على النزول الى مسارات لاتتوافق مع ما يتأتى من وراء مشاركتها كون هذه الانتخابات وسيلة للتوافق وليست للاختلاف والتنافر ووسيلة لتأسيس الديمقراطية واحترام كل اطراف الحوار والبناء.

ظروف إجراء الانتخابات

في الوقت الذي تدخل فيه الانتخابات ساعات الحسم لايزال اغلب المرشحين البالغ عددهم «٧٥٠٠» مرشح يخشون على أرواحهم ويصبح البقاء على قيد الحياة شغلهم الشاغل لا متابعة حملاتهم الانتخابية، وتتزايد المخاوف من الاغتيال بصورة كبيرة .. ولايزال اغلبهم يحيطون اسمائهم بالسرية ولايقدمون للناخبين المعلومات التي عادة ما تعتبر ضرورية، وهذا المشهد يصفه احد الدبلوماسيين الغربيين بأنه أول حملة انتخابية في الخفاء في التاريخ حيث اقتصر النشاط في الحملة الانتخابية على وضع الملصقات ، اما من ناحية الاجراءات الامنية التي اتخذتها الحكومة العراقية المؤقتة فقد كشفت عن سلسلة من الاجراءات لتأمين العملية الانتخابية تشمل اغلاق مطار بغداد لمدة يومين وتعطيل العمل رسميا لمدة يومين وحظر التجول من الثامنة مساء الى السادسة صباحا ومنع السفر بين المحافظات وحظر سير معظم السيارات في الشوارع وحظر حمل المدنيين للأسلحة كما سيتم اعتقال من يخالف .

لماذا تأجيل الانتخابات ؟

ونظراً للتناقض الحاصل في الساحة العراقية بين مطالب بتأجيل الانتخابات وبين مقاطع وبين مصر على اجرائها فالقوى التي تطالب بتأجيل الانتخابات تستند في ذلك الى مواقف هيئة علماء المسلمين والمؤتمر التأسيسي الذي يضم قوى سنية وشيعية وكردية وتركمانية بالاضافة الى موقف العشائر العراقية فضلا عن اعلان الحزب الاسلامي العراقي مقاطعة الانتخابات اذا اصرت الحكومة على اجرائها في الموعد المحدد في الـ ٣٠ من الشهر الجاري، ويدعم هذه الآراء موقف التيار الصدري الذي اعلن مقاطعته للانتخابات ما لم يتم الحصول على تعهدات بانسحاب الاحتلال بعد اجرائها وتعتبر هذه الجهات انه في ظل الظروف الامنية غير المستقرة لايمكن اجراء انتخابات نزيهة ومتكاملة تلبي طموح العراقيين وانها ستكون تجسيدا لرؤية الاحتلال للعراق الجديد كما ان التيار السني الذي وضع شرطين للمشاركة وهما اولا تحديد موعد نهائي لخروج القوات متعددة الجنسيات والشرط الثاني ان تجرى هذه الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة وهو ما ترفضه الادارة الامريكية .

وتدعو قلة في الولايات المتحدة لتأجيل الانتخابات حيث كتب لاري دايموند وهو مستشار سابق في سلطة التحالف المؤقتة في صحيفة نيويورك تايمز ان العراق على وشك الوصول الى مرحلة اللاعودة مضيفا ان هناك ثمة امكانية للتفاوض على إرجاء الانتخابات مقابل تعاون القادة السنيين وان تجلس جميع الاطياف السياسية والاجتماعية العراقية معا للحوار واجراء مصالحة وطنية .

الرؤية الأمريكية

ويبدو ان الرؤية الامريكية عن الديمقراطية والحرية التي أتت بها الى العراق ستكون على المحك في هذه الانتخابات ، فبعد ان فشلت ادارة بوش وحلفائها في العثور على ما اسمته اسلحة الدمار الشامل في العراق تعلق بوش باهداف اقرار الديمقراطية هناك كمبرر لشن الحرب والاحتلال فإذا تسببت انتخابات العراق في مزيد من الفوضى أو حرب أهلية فإن آفاق الديمقراطية ستتضرر لكن رؤية الرئيس بوش في هذه الانتخابات التي وصفها بانها لحظة تاريخية بالنسبة للشعب العراقي وانها لاول مرة يتوجه فيها الشعب العراقي لصناديق الاقتراع تعبر عن مدى تورط الادارة الامريكية في المستنقع العراقي ومدى استعجالها بإجراء الانتخابات كونها واقعة بين خيارين احلاهما مر ، اما البدء في اجراء الانتخابات على الرغم من صعوبة الوضع أو تأجيلها وهذا امر مستحيل لأنه سيعني انتصاراً للمقاومة العراقية وهو ما اعترف به بوش في خطابه بالقول: ان اجراء الانتخابات امر صعب بسبب المقاومة لكنه نوه ان تأجيلها سيعني انتصاراً لتلك الفئات الرافضة للحرية حسب قوله، ومن هذا المنطلق يبدو أن إصرار الادارة الامريكية المضي قدما في هذه الانتخابات ليس إلا تفسيرا واحدا وهو شرعنة الاحتلال وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم «١٥٤٦» الى جانب ان بقاءها في العراق في ظل مقاومة شديدة بات مكلفا للغاية فهي تسعى للخروج من المأزق العراقي ولاتعبأ بالوظيفية الاجرائية والادائية للانتخابات ولا تريد إرساء نصاب سياسي عراقي قابل للحياة والاستمرار بذلك الاحتقان ويحول دون صراع وحرب اهلية بل تهتم في المقام الأول بالرأي العام الامريكي وليس العراقي والظهور امامه بهذه الانتخابات بمظهر الجاد .

مابعد الانتخابات

أما تنامي الجدل فلا يزال يتمحور حول خطر تفاقم الوضع بعد الانتخابات التي تراها الحكومة المؤقتة وبعض الطوائف والاحزاب العراقية مثل حزب الدعوة الذي يعتبر ان الانتخابات الحالية ستساعد على استقرار الاوضاع في العراق واستندت المجموعات المؤيدة على اجرائها الى اصرار الشيعة بقيادة السيستاني على المضي قدما في اجرائها وتراها المجموعات الأخرى وربما التي استبعدت من المشاركة أو لم تشارك أنها مقدمة لتعميق الفوضى وهذا ما نبه اليه وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر بالقول: علينا أن نقرر الى اي مدى نريد ان نتورط في ما قد تصبح حربا اهلية في العراق بعد اجراء الانتخابات ولكن كيسنجر الذي فاوض على إنهاء حرب فيتنام في السبعينات اعتبر ان الانتخابات قد اصبحت ضرورة الآن وان العواقب قد تنتج عن عدم تنظيمها وستكون أوخم من ارجائها وعند ذلك سيكون علينا ان نقيم آلية سياسية معنية في العراق تسمح بانسحاب تدريجي للقوات الامريكية وفق جدول زمني .

ويبقى القول الفصل انه اذا نجحت عملية الانتخابات التي من المتوقع ان تدعم الهيمنة السياسية لبعض الطوائف وفي حال تم تهميش طوائف ومجموعات أخرى مما يجعل توزيع المناصب الحكومية بنظام الحصص الطائفي وهذا بحد ذاته سيكون عائقا أمام الحكومة الجديدة ومنعطفا خطيراً يجعل العراق يقتفي آثار حرب اهلية وفقا لما كان حاصلا في لبنان فهل سيعمل العراقيون على تجاوز محنتهم وصياغة الدستور الدائم والحفاظ على وحدة الصف العراقي ؟

بسبب مزاعم "الواشنطن بوست" والصحف الاسرائيلية

تصاعد الحملة ضد الملف النووي المصري

■ محمد عبد السلام

■ محمود بركات

■ محمد البرادعي

■ **القاهرة/الثورة:**

● ردت القاهرة بشدة على المزاعم التي نشرتها "الواشنطن بوست"، وبعض الصحف الإسرائيلية حول اتجاه مصر لإنتاج أسلحة نووية، وأكد المسئولون أن مصر دولة موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (أسلحة الدمار الشامل)، وتلتزم بكل تعهداتها، وأن ما لديها هو برنامج سلمي للطاقة النووية موجه بشكل أساسي إلى توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، حيث تحتفظ مصر ببديل إقامة المحطات النووية لتوليد الكهرباء باعتبارها بديلاً يمكن اللجوء إليه إذا ثبت جدواه الاقتصادية.

وأكد خبراء سياسيون أن ادعاء بعض الدبلوماسيين –الذين رفضوا ذكر اسمائهم– بأن مصر تحاول إنتاج مادة "يورانيوم هيكا فلوريدا" التي يمكن تخصيبها لصناعة رؤوس نووية أو قنبلة نووية هو ادعاء باطل بلا دليل، كما أن ادعاء أن مصر أجرت تجارب نووية خارج البلاد ادعاء كاذب، وإلا لذكروا أين تم إجراء هذه التجارب.

واعتبر الخبراء أن هذه الادعاءات بامتلاك مصر برنامجاً نووياً سرياً تأتي في إطار حملة أمريكية إسرائيلية ضد المدير الحالي للوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي المصري الذي تعارض الولايات المتحدة إعادة انتخابه مرة أخرى لإدارة الوكالة، خاصة وأن البرادعي رشّح نفسه لولاية ثالثة ولم يتقدم أحد لمنافسته على المنصب، ولابد أن يحصل على ثلثي أصوات مجلس محافظي الوكالة.

ومن جهته أكد محمد عبد السلام "الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " أن الملف النووي المصري نما في أحضان الوكالة الدولية للطاقة النووية وبإشراف وتفتيش الوكالة، وهذه القدرة النووية السلمية متاحة الآن وتستخدمها كل دول العالم، ومصر لا يوجد لديها سوى مفاعلين يستخدمان للأغراض السلمية والبحثية والطبية، وأحداهما بحثي قديم والثاني الأرجنتيني يستخدم في الأغراض السلمية، وما يدعيه البعض أن التجارب المصرية النووية قد تمت خارج مصر خلال الأعوام الثلاثة هو كلام غير صحيح، وأن الوكالة الدولية للطاقة النووية نفت وصول أي عينات من مواقع مصرية، وعموماً أي تجارب تمت هي في إطار التبادل العلمي، ولم تكن هناك أي تجارب مصرية في إطار برامج نووية لأغراض عسكرية، كما أن الجانب المصري وخلال ربع قرن كان على تعاون تام مع خبراء الوكالة، والبرنامج النووي المصري صغير ومحدود إذا تمت مقارنته مع البرنامج النووي الإيراني أو التجارب الكورية النووية، وعموماً فإن هذه المزاعم تأتي لإحراج د.محمد البرادعي بوصفه مصرياً، ولكن الواقع يؤكد أن مصر ومنذ وقعت على اتفاقية حظر الانتشار النووي عام ١٩٨٢م، وهي تتعاون مع خبراء الوكالة وتحت إشرافهم الكامل، ولذلك فإن حملة الدعاية هذه ماهي إلا مصيدة أمريكية لإقصاء البرادعي من منصبه وتشهير ضد مصر يستفيد منه اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

برامج سرية

ومن ناحيته قال د.علي إسلام "رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية": أن مصر مستعدة لفتح الأراضي المصرية أمام المفتشين الدوليين، فليس لدينا ما نخشاه ولا يوجد أي اتجاه لدى مصر أبداً لإنتاج أسلحة نووية، وليس لدينا أي برامج سرية وما يتردد عن سعي مصر لتصنيع قنبلة نووية، ووجود آثار تدل على تجارب نشطة في هذا الاتجاه غير صحيح بالمرة، فمصر وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والرئيس مبارك هو صاحب مبادرة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ومصر معروفة باتجاهها السلمي، والبرنامج النووي الذي لدى مصر هو برنامج علمي يستخدم للأغراض السلمية ويتم التفتيش على مفاعل أنشاص، والمفاعل البحثي الأرجنتيني بقدرة ٢٢ ميجاوات، وهناك أربعة أماكن تخضع للتفتيش، وهي المفاعل الروسي بقدرة ٢ ميجاوات، والأرجنتيني ومصنع صغير لإنتاج الوقود ومعمل بحثي صغير، ومصر تتعاون مع الوكالة تماماً منذ توقيعها على المعاهدة، ولا توجد لدينا أي برامج سرية أو مواد محظورة، وما يقال عن سعي مصر لامتلاك سلاح نووي غير صحيح، كما أن مادة يورانيوم الهيكا سفيوريد يتم استيرادها من الخارج، وتستخدم في وقود المفاعلات ويطلع على الكمية المستوردة مفتشو الوكالة ولا جريمة في ذلك، إنما يحاول البعض تصوير الأمر على غير حقيقته.

وقال محمود بركات "رئيس هيئة الطاقة النووية المصرية – الأسبق" إن المواد التي يقال إنها موجودة في مصر هي مواد موجودة في كل البرامج السلمية ولا جريمة في وجودها، والبرنامج النووي المصري الذي بدأ منذ عام ١٩٦٣ برنامج سلمي وأن مصر وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، ومنذ السبعينات ومصر تمتلك برنامجاً سلمياً بإشراف وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخلال نصف قرن هناك تعاون مصري قام مع الوكالة، ولم يثبت يوماً أي مخالفة ولو صغيرة، ومصر لم تفكر ولو بنسبة صغيرة في إنشاء برنامج نووي عسكري، لأن التوجه المصري سلمي في الأساس، والحملة التي نشبت ضد مصر لها أهداف أخرى أهمها فتح مصر أمام خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقال: إن العالم به أكثر من ٤٥٠ مفاعلاً نووياً لتوليد الكهرباء تعمل بالوقود وتنتج البلوتونيوم وبها كميات من الوقود المحترق عالية، وتستخدم في أغراض عسكرية، وهذا أمر طبيعي، ولكن الأبحاث النووية المصرية منشورة في مجلات علمية وبحثيه عالمية، ولا يوجد بها أي سرية، وعموماً سيتم فتح هذا الملف ثم الملف النووي السوري لأغراض سياسية، وبالنسبة لمصر و د.محمد البرادعي فإن موقف البرادعي محايد ومعروف حياديته، وسيثبت ذلك بإثبات أن مصر ليس لديها أي مواد ممنوعة ولا أي برامج سرية.

اللوبي الصهيوني

ويرى أحمد عبد الفتاح "خبير الشئون السياسية بمركز دراسات الشرق الأوسط" أن فتح الملف النووي المصري في هذا التوقيت ليس بالشيء الجديد ولا المفاجئ، خاصة إذا ظهرت الحملة في صحف أمريكية يسيطر عليها اللوبي الصهيوني وصحف إسرائيلية، بالإضافة إلى تجهيل المصادر أو الأسماء التي ينسب إليها اتهام مصر بمحاولة إنتاج قنبلة نووية أو سلاح نووي، ورغم اعتدال الموقف السياسي الأمريكي، إلا أن حملة التصعيد الإعلامي مستمرة بهدف الضغط على مصر لأهداف عديدة، الضغط على إسرائيل للعودة للمفاوضات والحل السلمي، والهدف الثاني هو إحراج محمد البرادعي المصري واتهامه بمحاباة مصر بلده وعدم إعلانه حقيقة الملف النووي المصري، وهو ما قد يدفعه لعدم التقدم للترشيح لولاية ثالثة أو سحب ترشيحه، ولكن البرادعي رد بأنه لا يحابي ولا يجامل أحداً، لأن هناك معايير ثابتة للوكالة تطبق على الجميع، ولكن واشنطن لا تزال غاضبة من عدم موافقة البرادعي لنقل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، وتقف أمام حصوله على فترة ثالثة يدير فيها وكالة الطاقة النووية، ومصر أعلنت مساندتها للبرادعي، ولكن سياسياً فإن مصر يمكنها المطالبة بالتفتيش على المفاعلات الإسرائيلية أو دفع إسرائيل للتوقيع على المعاهدة، وربما تأتي هذه الحملة رداً على تكثيف مصر جهودها لفضح الملف النووي الإسرائيلي، والمطالبة المصرية المستمرة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وقد أدعت إسرائيل من قبل البرادعي بأنه أخفى برنامجاً سرياً للتعاون النووي بين مصر وليبيا، ومن المتوقع أن تزيد الضغوط في الفترة القادمة، مما قد يضطر مصر لفتح جميع أراضيها أمام المفتشين .. وعموماً هذا الإدعاء خلفه إسرائيل واللوبي الصهيوني الذي ينتهز أي فرصة للهجوم على مصر مرة بالفتنة الطائفية وأخرى بالسعي لامتلاك أسلحة نووية، إلا أن الرد المصري كان قوياً وقاطعاً، كذلك أكد المسئولون والخبراء بوكالة الطاقة النووية أن هذه الادعاءات عارية تماماً من الصحة.

د. محمد سلامة "مدير مركز الإدمان النووي بالمركز القومي للبحوث – السابق" يقول: إن الملف النووي المصري معروف، والسوق النووية مفتوحة ومعروفة، ولذلك فالادعاءات الأخيرة بشأن الملف النووي المصري هي ادعاءات كاذبة، وعلى الوكالة الدولية للطاقة النووية الذهاب والتفتيش على إسرائيل بدلاً من توزيع التهم هنا وهناك، ومصر لو أرادت عمل برنامج نووي عسكري لرفضت التوقيع على المعاهدة أسوة بإسرائيل، ولكن مصر دولة سلمية لم تلجأ للسلاح النووي، إنما اتجهت للطاقة النووية السلمية، وتستخدم مفاعلاتها السلمية في الأبحاث العلمية والطبية وإنتاج النظائر المستخدمة في العلاج واستصلاح التربة، وغيرها من الأغراض السلمية.

أزمات نووية

ويقول "الخبير بالشئون النووية والسياسية بمركز الدراسات" د. أحمد إبراهيم: أن الأزمات النووية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ القضية العراقية ومروراً بتخلي ليبيا طواعية عما لديها من بنية في مجال أسلحة الدمار الشامل وصولاً للمشكلة الإيرانية والسياسة المصرية تثير في اتجاه المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتنبه دائماً إلى مخاطر التسلح النووي الإسرائيلي استناداً إلى أن إسرائيل تعتبر القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، والتي تمتلك ترسانة نووية ضخمة غير معلنة من الأسلحة والرؤوس النووية، بالإضافة لامتلاكها الصواريخ البالستية، لذا فإن الادعاء بامتلاك مصر أو سعيها لامتلاك سلاح نووي هو ادعاء باطل، لأن مصر لم تسع لامتلاك صواريخ تحمل رؤوساً نووية ولا صواريخ بالستية، ولكن مع ذلك فإن موقف مصر الرافض لامتلاك سلاح نووي لها فإنه ينتقل إلى جارتها إسرائيل، لأن هذا الاحتكار النووي يخلق نوعاً من عدم التوازن الأمني في المنطقة، ويضع جميع دول المنطقة رهينة الابتزاز النووي الإسرائيلي، ويثير صراع وسباق التسلح في المنطقة، ومع ذلك فمصر تسير في سياسة منذ فترة طويلة تقوم على تأييدها لمنع انتشار الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه مطالبة إسرائيل بوقف برنامجها النووي وفتح أبوابها للتفتيش وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، لذا نشط الدور المصري عالمياً مطالباً بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وفضح الملف النووي الإسرائيلي، وإثارة قضية التسلح النووي الإسرائيلي في الوكالة واجتماعات الهيئة، وفي لجنة الأمان الإقليمي وضبط التسلح ACRS في المسار متعدد الأطراف، ووازنت مصر في هذا الإطار بين الاحتكار النووي الإسرائيلي وبين امتلاك العرب لتفوق كمي كبير في الكثير من الأسلحة التقليدية ونوعيات أخرى من أسلحة الدمار الشامل، بجانب هذا أعطت مصر أيضاً لمبدأ آخر أهمية كبرى، وهو مبدأ الشفافية أو TRANSPARERENEY بين دول المنطقة والذي يقوم من السلاح النووي، ولم يقتصر موقف مصر على ذلك بل ربطت في مؤتمر التحديد الأيدي لمعاهدة منع انتشار لأسلحة الدمار الشامل موقفها وموافقتها على تحديد العمل بالمعاهدة بالموقف الإسرائيلي باعتبار ذلك شرطاً للتحديد، لذا فمصر انتهجت مبدأ الشفافية والاتجاه السلمي في تعاملاتها النووية، وهذا واضح للجميع، وليس لهذه الحملة أي تأثير على الموقف الدولي تجاه مصر.

رئيس هيئة الطاقة النووية:

لا إنتاج لأسلحة نووية في مصر

محمد عبد السلام:

الهدف إحراج محمد البرادعي